19961227-0001-R

جمر قضية المخطوفين ورماد الاهمال

الفت سعد

بمناسبة اليوم العالمي للمخطوف الذي صادف العاشر من الشهر الجاري، تعود مأساة المخطوفين لتطل برأسها من جديد، تنبعث من تحت رماد النسيان والاهمال المتمادي، حيث قلوب مجمرة حرقة، وانتظار لا يحده عقل، انما يعابثه امل اشبه بالوهم، يضيء تارة ثم يخبو، ليعود ويضيء من جديد وهكذا... الا انه لا يموت... مزيج من شك ويقين يتصارعان داخل نفوس تآكلها هذان الضدان في صراعهما الذي لما ينته منذ ما ينوف على عشرين عاماً. والنتيجة، مأساة اجتماعية وانسانية تتفاعل بصمت لدى ذوي المخطوفين، تهرب المسؤولون من معالجتها، وما زالوا حتى اللحظة لا يعترفون بوجودها.

وما يزيد الطين بلّة، حجم المعاناة التي ينصهر الاهلون بأتونها، حيث يتحملون بغير جرم اقترفته ايديهم، غرامات مضاعفة، نتيجة غياب المعيل الاساسي لدى المئات من العلائلات. ويأتي الهم المعيشي الذي يلح على فئة واسعة من اللبنانيين، ليفاقم من معاناة هذه الفئة من "المستضعفين" والمنسيين الموضوعين خارج اطار هموم الدولة. فكأنما كتب على ذوي المخطوفين، ان يدفعوا يومياً، ثمن خطف ازواجهم وآبائهم وابنائهم واخوتهم، فيما المجرمون الفعليون والمعروفون واحداً واحداً، يلعبون لعبة السلطة بضمير يثير عجب المتعجبين لارتياحه المطلق، فحق في دولتهم قول الشاعر:

لقد دفعت تحركات امهات المخطوفين في بلد كالارجنتين، واصرارهن لمدة عقدين من الزمن على المطالبة بكشف مصير ابنائهن، الى ان يقدم قادة القوات المسلحة الارجنتينية اعتذاراً تاريخياً عن جرائم الحرب القذرة التي اقترفها النظام العسكري من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٣ وكانت حصيلتها مقتل ٤٠٠٠ شخص واختفاء ما بين ١٠ الى ٣٠ الفاً، كما استقال الضابط الفريدو استيز او "عزرائيل الاشقر" كما يلقبونه، والذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة في فرنسا لقتله راهبتين. وما زالت امهات المخطوفين في الارجنتين الى اليوم يتظاهرن بصمت امام قصر الرئاسة في بلازا دو مايو كل خميس للمطالبة بالعدالة. اما في تركيا، فإن "امهات السبت" او "Saturday's Mothers" كما يطلق عليهن، فيتظاهرن ويعتصمن كل نهار سبت من اجل المطالبة بمعرفة مصير المخطوفين من ابنائهن.

لا نسوق الكلام ما هنا، من اجل اعادة فتح الدفاتر العتيقة الوسخة، ولا للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الذين يسرحون ويمرحون ويصرحون – ومنهم معتقلون – بل للمطالبة، باسم الانسانية، والعدالة الاجتماعية، باقفال هذا الملف، على نحو يضع حداً فعلياً لصراع مرير ومعاناة تاعسة تعيشها هذه الفئة المغيبة قضيتها.

فاذا كان شعار العهد تكريس السلم الاهلي، فان السلم الاهلي المنشود، لا يتحقق بوأد القضايا، ودفنها حية في الرمال، ولا باقفال جروح الحرب على زغل. فالحد الادنى المطلوب من الدولة القيام به لاقفال هذا الملف، هو تأليف لجنة تحقيق واستقصاء عن اوضاع المخطوفين ما بين اعوام ال١٩٧٥– ١٩٩٠، واعلان نتائج هذا التحقيق، فان كان ثمة احياء بعد فليعلن ذلك، والا فلتعلن الدولة توفية مؤلاء الاشخاص جميعاً. وهذه الخطوة هي اضعف الايمان، واقل الواجبات التي تترتب على الدولة باتجاه طي صفحة من ابشع صفحات الحرب الاهلية.

اما الخطوة الثانية التي تليق بدولة ترفع شعار العدل وتهتم بقضايا مواطنيها، فهي العمل على كفالة اوضاع اهالي المخطوفين – وتخصيصهم بضمانات اجتماعية معينة، أسوة بأهالي المعتقلين، والمحررين من السجون الاسرائيلية، مثل ضمان الاستشفاء، والتعليم المجاني، وتأمين فرص العمل ومنح التعليم... من هذه الامور التي من شأنها ان تساهم في تأمين الحد الادنى، وليس اكثر، من شؤون المعيشة وشجونها بما يكفل حفظ ماء وجوههم وصون كراماتهم عن الحاجة والتماس العون.

أخيراً، وبرسم المسؤولين، ما كتبه بعض الولاة يوماً الى عمر بن عبد العزيز، يستأذنه في تحصين مدينته، فكتب اليه عمر: "حصنها بالعدل، ونق طرقها من الظلم". فهل من يستجيب فعلاً لتحصين المجتمع الاهلي بالعدل، وينقّي طرقات الوطن وزواياه المعتمة من الظلم والمظالم؟.

النهار ١٩٩٦/١٢/٢٧